أطار مقترح بفرض ضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية لزيادة الإيرادات الضريبية /بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

A proposal to impose a tax on the profits of securities trading to increase tax revenues /Applied research in the General Commission of Taxes

Hamsa Hatem Manea[1] | **Dr. Hanan Abdullah Hassan Rabie**[2]

Received 13/8/2023
Accepted 10/9/2023
Published 30/12/2023

Abstract:

The research aims to identify the concept of trading securities in Iraq and to propose a new mechanism for the taxation of trading profits and the extent of its impact on tax revenues, as it was observed that there are professional investors in the trading market and some of them achieve huge annual profits. and this profit should be like other taxable profits. The General Commission of Taxes and in cooperation with the Iraq Stock Exchange should identifying those profits, subjecting them to income tax, and adding them to the tax base. The researcher relied on the use of the descriptive and analytical approach based on the data and information of the Iraq Stock Exchange and the General Commission for Taxes and related laws and instructions. The research concluded, through analyzing the indicators of the Iraq stock exchange and applying the tax model on a sample of investors, that the tax on dividends and bonds has a role in increasing tax revenues. The tax on stock and bond profits has a role in increasing tax revenues, and it must activate the work of a tax law by imposing a tax on the profits of securities trading and give it great importance in the event that it is activated, and It is very important to work on selecting qualified and competent staff who are able to succeed and implement this tax

Key words: trading, securities, tax revenues.

1-Postgraduate Student, Federal board of supreme audit, hamsa2013hamsa@gmail.com.
2- Assistant Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, hanan.hasan@dcec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث للتعرف على مفهوم تداول الأوراق المالية في العراق واقتراح آلية جديدة لفرض ضريبة على أرباح التداول ومدى تأثيرها على الايرادات الضريبية، حيث لوحظ وجود مستثمرين محترفين في سوق العراق للأوراق المالية بعملية التداول وبعضهم يحقق أرباح سنوية، كغيرها من الأرباح الخاضعة للضريبة والتي على الهيئة العامة للضرائب وبالتعاون مع سوق العراق للأوراق المالية في تحديد تلك الأرباح وإخضاعها الى ضريبة الدخل وإضافتهم الى القاعدة الضريبية. وتتمثل مشكلة البحث حول عدم تفعيل قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل بفرض ضريبة على أرباح تداول الأسهم والسندات واعتمدت الباحثة استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على البيانات والتقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والهيئة العامة للضرائب والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، وتوصل البحث من خلال تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وتطبيق نموذج الضريبة على عينة من المستثمرين، ان الضريبة على أرباح الاسهم والسندات له دور في زيادة الإيرادات الضريبية ، من خلال تفعيل قانون ضريبة الدخل على أرباح تداول الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: التداول، الأوراق المالية، الايرادات الضريبية.

المقدمة:introduction

لم تعد سوق الأوراق المالية هي الهدف المنشود للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق أكبر قدر من الأرباح فحسب، بل إن الأمر تعدى فئة المستثمرين في السوق، أذ أصبحت الحكومات في العديد من الدول تنظر إلى أسوا ق الأوراق المالية باعتبارها هدفاً منشوداً تسعى من خلاله إلى زيادة ايرادات الموارد المالية، عن طريق فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المختلفة داخل تلك الأسواق المالية، والمدرجة بها لصالح الشركات بمختلف أنواعها، والمستثمرين كباراً كانوا أو صغاراً. وفى العراق فإن الأمر ليس أيسر حالاً من غيرها من الدول التي تفرض وتطبق الضريبة على أرباح البورصة، بل على العكس من ذلك، فالاقتصاد العراقي يعيش حالة من العجز الدائم في الموازنة العامة خلال السنوات الماضية، وأصبح الاقتصاد يفتقر إلى تدبير الموارد المالية والاستثمارات اللازمة لزيادة النمو الاقتصادي، ومحاولة سد العجز في الموازنة العامة، ومن هنا اكتسبت البورصة والارباح الناجمة عن تداول الأوراق المالية فيها أهميتها كمورد جديد للتمويل الحكومي. ولأجل ذلك تم تصميم أطار مقترح بفرض ضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية لزيادة الايرادات الضريبية، وفي أطار البحث خصص المبحث الاول لمنهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، اما المبحث الثاني فتم عرض الجانب النظري والمبحث الثالث اهتم بالجانب التطبيقي، واخيراً المبحث الرابع خصص للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة Methodology of Research & Previous studies

اولاً: منهجية البحث:Methodology of Research ، وهي تتألف من:

1: مشكلة البحث:Research Problem : يمكن توصيف مشكلة البحث في عدم العمل بنص المادة الثانية (ثانياً) من قانون ضريبة الدخل رقم 113لسنة 1982 المعدل في الفصل الثاني على فرض الضرائب على الارباح الناجمة من المتاجرة بتداول الاسهم والسندات، وعدم الاهتمام بإيرادات الارباح الناجمة منها، مما يتطلب الأمر دراستها والوقوف عليها.

2: أهمية البحث:Research Importance تكمن اهمية البحث من خلال اقتراح آلية عمل لضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية في سوق العراق للأوراق المالية والتي تسهم في تنوع الإيرادات الضريبية.

3: اهداف البحث:Research Objectives : يسعى البحث في تحقيق عدد من الاهداف اهمها:

3-1 التعريف بالأوراق المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3-2 اقتراح الية لعمل ضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية.

4: فرضية البحث:Hypothesis ان فرض ضريبة على ارباح تداول الاوراق المالية أثراً مهما على زيادة الإيرادات الضريبية.

5: منهج البحث: Research method تم اعتماد المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بالاعتماد على الأدبيات وبعض الدارسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات ومعلومات سوق العراق للأوراق المالية والهيئة العامة للضرائب والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

6: حدود البحث:limitations تتمثل حدود البحث بالحدود الموضوعية والمكانية والزمانية:

6-1 الحدود المكانية: حدد هذا البحث في الهيئة العامة للضرائب في بغداد، وسوق العراق للأوراق المالية.

6-2 الحدود الزمانية: المدة من 2023/4/1-2023/8/1

7: وسائل جمع البيانات

7-1الجانب النظري: اعتمد الباحث الكتب والدراسات والرسائل والأطاريح العربية والأجنبية.

7-2الجانب العملي: دراسة بيانات الهيئة العامة للضرائب، وسوق العراق للأوراق المالية وتحليلها ووضع أطار مقترح لفرض ضريبة ارباح تداول الأوراق المالية.

ثانيا: الدراسات السابقة :previous studies

1-نصر، عمار السيد عبد الباسط، 2016	
عنوان الدراسة	الضريبة على الأرباح الرأسمالية لسوق الأوراق المالية بين النظرية ومتطلبات التطبيق في الواقع الاقتصادي المصري
نوع الدراسة	بحث علمي / مصر/المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة -جامعة الازهر العدد/16
مشكلة الدراسة	الخوف والقلق من حالة التأثير السلبي التي يمكن أن تحدثها فرض الضريبة على الأرباح الرأسمالية لتعاملات البورصة المصرية، في ظل حالة الترقب من جانب المستثمرين ورجال المال والاقتصاد لمدى تأثير فرض تلك الضريبة على الأرباح المحققة داخل البورصة
اهم اهداف الدراسة	تعد أسوا ق الأوراق المالية هدفاً منشوداً تسعى من خلاله إلى زيادة حصيلة الموارد المالية، من خلال فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المختلفة داخل تلك الأسواق المالية، والمدرجة بها لصالح الشركات بمختلف أنواعها، والمستثمرين كباراً كانوا أو صغاراً
ابرز النتائج	ان خلال استخدام الأرباح الرأسمالية المتحققة في تلك السوق كوعاء يتم فرض الضريبة عليها، فهذا هو ما لم يتحقق من سياق الدراسة ، فالواقع كان عكس المأمول ،فعندما طبق تلك الضريبة في الواقع الاقتصادي المصري لم تكن النتائج المتوقعة إيجابية إلى الحد الذي تأمله الحكومة المصرية ، بل على العكس من ذلك كانت الآثار السلبية المترتبة على فرض تلك الضريبة أكثر من اللازم .

2- رمضان، قندلي ، 2016	
عنوان الدراسة	نظام الاخضاع الضريبي لمداخيل الاسهم والسندات المسعرة بالبورصة "مقاربة قانونية"
نوع الدراسة	بحث علمي /مجلة دفاتر السياسة والقانون/ العدد الخامس عشر 2016 الجزائر
مشكلة الدراسة	مدى استطاعة المشرع الجزائري إخضاع المعاملات في بورصة القيم المنقولة لقواعد النظام الجبائي

اهم اهداف الدراسة	فالبورصة هي المرآة الحقيقية التي تعكس الحالة الاقتصادية ومدى نجاح السياسة المالية ومظهر من مظاهر التقدم الحضاري والثقافي، لذلك بات إنشائها من المسائل المتعلقة بالنظام العام فهي تهدف من إذ الأساس إلى توفير الأموال والمدخرات اللازمة للمشروعات الاستثمارية عن طريق تغطية إصدارات الشركة المساهمة من جهة، وتحقيق السيولة وسرعة التداول بما يتوافق ورغبات المستثمرين وحملة الأسهم من جهة أخرى
ابرز النتائج	ان النظام الضريبي للاسهم والسندات المسعرة بالبورصة ،ذو أهمية بالغة وملحة ، وهو ما ستنتج من خلال المقارنة مع القانون الفرنسي والذي يتوافق الى حد كبير مع التشريع الجزائري

المبحث الثاني – الإطار النظري (ضريبة أرباح تداول الأوراق المالية)

1-1 مفهوم ضريبة الدخل في العراق: اخذ العراق بنظام الضريبة الموحدة منذ تشريع اول قانون ضريبي عام 1927, ربما يعود السبب آنذاك لتأثر التشريع العراقي بالتشريعات الانكليزية , و لكن بصدور قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 النافذ قد اخذ بنظام خاص مختلف عن ما درجت اليه دول العالم , فهو لا يأخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل – الضريبة العامة على الدخل – اذ انه استثنى الضريبة على الدخل العقاري من هذه الضريبة إذ افرد لها قانونا مستقلا و هو قانون ضريبة العقار العراقي رقم 162 لسنة 1959, و لم يأخذ بالضريبة النوعية على الدخل , فشمل الضرائب على الدخل و العمل و الدخول المختلطة – على العمل و رأس المال – بضريبة الدخل عدا ضريبة العقار , و كذلك شمل الضرائب على دخل الاراضي الزراعية لضريبة مستقلة بالقانون رقم 15 لسنة 1961.(أنجاد, 2014: 151)، يمكن ان نلحظ ان ضريبة الدخل في العراق هي ضريبة عامة على الدخل مع بعض الخصوصية لان المشرع قد استثنى دخل العقار، واستناداً الى فقرات المادة المشار اليها قسمت الدخول بحسب مصادرها وعلى النحو الاتي:

1.الدخول التي مصدرها العمل: هي الرواتب ورواتب التقاعد والمكافآت والاجور المقررة للعمل والمخصصات والمزايا النقدية والعينية

2.الدخل الناجم عن راس المال: هي الفوائد، القطع، خصم الورقة التجارية، بدلات ايجار الارض الزراعية.

3.الدخول التي مصادرها العمل وراس المال: هي الاعمال التجارية، الاعمال التي لها صبغة تجارية، الصنائع، المهن، احتراف المتاجرة بالأسهم السندات وارباح التعهدات والمقاولات. (مشكور واخرون,2014: 55)

2-1 تعريف ضريبة الدخل: هي أوسع نوع من أنواع الضرائب وتفرض على أكبر شريحة من المكلفين الذين يزاولون الانشطة الاقتصادية المختلفة والتي تولد لهم ايرادا سنويا، وهي ضرائب تصاعدية في مجملها الا في حالات معينة تكون فيها هذه الضرائب نسبية. وذكرت في قانون ضريبة الدخل رقم 113لسنة 1982 المعدل ب(أيراد المكلف الصافي الذي حصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من القانون) وقد عرفها(أنجاد,2020 :141)انها الضريبة المفروضة على دخول المكلفين عند حد معين و الناتج عن استخدامهم اموالهم او جهودهم العضلية او العقلية في تحقيق ربح معين .وعرفها (مشكور وآخرون: 2014 :35)هي الضريبة التي تؤخذ من مجموع الدخل مهما اختلفت او تعددت مصادره وعاء موحداً لها ، وتمتاز هذه الضريبة بأنها تتناسب مع المقدرة الاقتصادية للمكلف لان مجموع دخل الشخص يعبر تعبيراً صادقاً عن مقدرته على دفع الضريبة ، كذلك تمتاز بمراعاتها للظروف الشخصية والاجتماعية للمكلف ، وتفرض ضريبة على دخل الشركات المحدودة والمساهمة الخاصة والمساهمة المختلطة المقيمة في العراق بسعر نسبي ثابت ،وترى الباحثة ان ضريبة الدخل (هي الضريبة التي تفرض على بعض العوائد والايرادات المتحققة للفرد في نهاية السنة المالية)

1-3 تعريف الاوراق المالية: قد عرفها سوق العراق للأوراق المالية بانها "شهادات قابلة للتداول تمثل قيمة مالّية بما في ذلك أسهم الشركات او صناديق الاستثمار المشتركة او السندات التي تصدرها المؤسسات او الحكومة او مشتقات الاوراق المالية على اساس القيمة الاساسية للورقة المالّية القابلة للتداول او لمجموعة تلك الاوراق او للمؤشر الخاص بها" كما عرفتها شركة (Moody's corporation) للأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية "الأوراق المالية هي أي أداة مالية غير إيداعيه، أو مشتقة من، أية أوراق مالية تمثل حقوق ملكية أو أوراق مالية ذات دخل ثابت. ويشمل ذلك على سبيل الذكر لا الحصر: الأسهم، والسندات، والخيارات، والأوراق المالية التي تمثل حقوق الملكية، والأوراق المالية القابلة للتحويل، والكفالات والأدوات المشتقة (بما في ذلك المقايضات والسلع والعقود الآجلة القائمة على الأوراق المالية التي تمثل حقوق الملكية أو الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أو المرتبطة بها)، والأذون، وخطط الاستثمار الجماعي، والأقساط السنوية الثابتة، والأقساط السنوية المتغيرة، والصناديق التعاونية المفتوحة أو المغلقة، والصناديق المتداولة في البورصة، وصناديق الاستثمار بالوحدة".

1-2-1 انواع الاوراق المالية المتداولة في الاسواق المالية العراقية

اولاً: الأسهم: يعرف السهم بأنه ((صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة، ويعطي للمساهم ليمثل حصته في راس مال الشركة)) وتعتبر الاسهم أداة التمويل الاساسية لتكوين راس المال في الشركات المساهمة، اذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة يعلن عنها مع الاصدار. **(الشبيلي ,2019: 1)**

أ- أنواع الأسهم: وتتثمل في الاتي: -

1- الاسهم العادية: هي الاسهم التي يتكون منها رأس مال الشركة، وتتساوى في قيمتها وتخول اصحابها حقوقاً متساوية، وهي أسهم مشروعة، ويجوز اصدارها، فصاحب السهم العادي شريك بطريقة شرعية لا محذور فيها وان كان حملة هذه الاسهم هم اخر من يحصل على حقوقهم في حالة الافلاس والتصفية، بعد اصحاب الاوراق الاخرى ذات الافضلية كالسندات التي تسبق حتى اصحاب الاسهم الممتازة.

2- الاسهم الممتازة: هي أسهم يمنح أصحابها امتيازات معينة تجعلهم من كبار المساهمين العاديين. حيث وعد اولئك المساهمين المفضلين بتوزيعات أرباح دورية ثابتة، والتي يتم تحديدها إما كنسبة مئوية أو كمبلغ ثابت، الأسهم الممتازة لا تصدر من معظم الشركات، ولكن بعض الشركات ذات صناعات معينة. (gitman, zutter,2015:323)

ب- خصائص الأسهم: وتتمثل هذه الخصائص في الاتي: -

1- أنها متساوية القيمه: فلا يجوز إصدار أسهم عادية عن نفس الشركة بقيم مختلفة، بينما لا يحكم هذا الشرط إصدار الأوراق المالية الأخرى.

2- القابلية للتداول: وهذه الخاصية توفر للسهم مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية، تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية، دون حاجة لاتباع طرق الحوالة المدنية والتي تتطلب ضرورة قبول الشركة المصدرة للحوالة أو إبلاغها بها.

وتضع القوانين التجارية في معظم الدول شروطاً خاصة على عملية التداول بقصد الحد من عمليات المضاربة غير المشروعة بالأسهم، منها على سبيل المثال: عدم السماح للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة نهائيا

3- عدم قابلية السهم للتجزئة في مواجهة الشركة: فإذا تملك السهم أشخاص متعددون سواء بطريق الشراء أو الإرث، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم فيوكلوه لينوب عنهم في استعمال الحقوق المختصة بالسهم في مواجهة الشركة.

4- المسؤولية المحدودة للمساهم: فمسئولية المساهم في الشركة لا تتجاوز قيمة السهم، فلا يسأل عن ديون الشركة إلا بمقدار أسهمه التي يملكها. (الشبيلي, 2019: 2)

ثانياً: السندات: وهي شهادة دين يتعهد بموجبها المصدر بدفع قيمة الورقة كاملة عند الاستحقاق بتاريخ محدّد بالإضافة إلى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة في مُدد محددة. ويُعدُّ السند مصدر تمويل طويل الأجل تلجأ إليه الحكومات أو الشركات أو المؤسسات للحصول على احتياجاتها من خلال الاكتتاب العام عن طريق الأسواق المالية. (الفتلاوي,2015, 197)

أ- أنواع السندات: وتتثمل في الاتي: -

1- سندات مضمونة: هي التي تصدر بضمان أو رَهن بأصول معينة ويطلق عليها سندات بِرَهن.

2- سندات غير مضمونة: يطلق عليها سندات بدون رَهن، إذ تعتمد قيمتها على المركز الائتماني العام للشركة.

3- سندات الكوبون: هي التي يتم بيعها بخصم أي بسعر يقل عن القيمة الأسمية للسند ولا يتم دفع فوائد على هذه السندات، ولكن خلال مدّة الاستحقاق يحصل حامل هذا السند على القيمة الأسمية الكاملة للسند **(خصاونة , 2011, 145)**

ب- خصائص السندات: وتتمثل هذه الخصائص في الاتي: -

1- تساوي قيمة السندات ذات الاصدار الواحد: وذلك لكونها تعرض على الجمهور للاكتتاب العام، وبالتالي يجب ان يتساوى كل من يتقدم للحصول على السندات ذات الاصدار الواحد

2- قابلية السند للتداول: وذلك باعتبار أن السند هو أحد الاوراق المالية

3- السند غير قابل للتجزئة: بمعنى إذا الت ملكية السند، الى أكثر من شخص كما في حالات الارث والوصية، فانة يجب على من ينتقل أليهم ملكية السند أن يختاروا من ينوب عنهم في التعامل على السند.

4- تعطى مالكها الحق في الحصول على عائد دوري سنويا كل ستة أشهر وفقا لقيمتها.

5- السند هوة صورة للقرض طويل الاجل: فاذا كانت مدة القرض طويلة فأنها تتراوح ما بين 10سنوات وثلاثين عام. **(صادق ,2015 :72)**

1-3 مفهوم وتعريف التداول: يرادف مصطلح " التداول " مصطلح " المتاجرة "، ومدلولهما: عملية معاوضة يتم بموجبها تقليب السهم بطريق الشراء وإعادة البيع بقصد تحقيق الربح أصالة، كما يطلق على " تداول الأسهم " مصطلح Stocks trading. ومفهوم مصطلح " التداول " - في العرف المالي العام وفي لغة الأسواق المالية بصفة خاصة - يختلف عن مفهوم مصطلح (الاستثمار)، فالتداول يطلق على فئة (المضاربين) بينما يطلق مصطلح الاستثمار على فئة (المستثمرين في الأسواق المالية، والفرق بينهما أن المضاربين يهدفون لتحقيق الربح من تداول الأسهم بالشراء وإعادة البيع في الأجل القصير، فهم تجار حقوق أسهم يربحون من تقليبها وتملكها بقصد إعادة بيعها، ويتولد الربح من الفرق الموجب بين سعري الشراء والبيع في الأجل القصير، والذي يقل عادة عن سنة واحدة(الخليفي ،2014: 22-23)ويعرف التداول "نقل ملكية الورقة المالية بالطرق التجارية تبعا لشكلها، فإذا كانت أسمية تنقل ملكيتها بطرق القيد في دفاتر الشركة، وإذا كانت لحاملها تنقل ملكيتها بطريق المناولة او التسليم و اذا كانت أذنيه تنقل ملكيتها بطريق التظهير والتداول يختلف عن التحويل الذي يقصد به نقل ملكية الورقة المالية وفق للإجراءات المقررة في القانون المدني الحوالة الحق بطريق الحوالة المدنية وذهب البعض الآخر لتعريف التداول بانه جواز تنازل المساهم عن حقه في السهم كقاعدة عامة لشخص آخر يحل محله في الشركة دون الحاجة لاتباع إجراءات الحوالة المدنية "(عبد الحق ,2022 :40)

وقد عرف الجريش التداول "هو تصرف قانوني من شأنه نقل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالسهم من شخص لأخر وفقا للشروط والضوابط النظامية" (الجريش,2018: 30) ومن خلال ما ورد في أعلاه من تعريفات ترى الباحثة ان التداول "عملية انتقال حصة في الشركة من شخص الى شخص اخر (من البائع الى المشتري) بانتقال الأسهم".

1-4-انواع التداول

1-4-1 التداول اليدوي: حيث يتم التداول على اساس المزاودة في اوقات عمل السوق، ومن ثم فان اي شخص في فترة اجراء صفقة الشراء يحصل على ما يريد بأدنى سعر، كما ان اي شخص يريد البيع يحصل على أعلى سعر.

1-4-2 التداول الالكتروني: ويمثل المرحلة الرئيسية للتداول والاحدث والاكثر انتشاراً في الاسواق المالية، حيث تتم المتاجرة واجراء الصفقات وتنفيذ الاوامر بأنواعها المختلفة من خلال شبكات الكومبيوتر التي توفر اعلى درجات الشفافية والافصاح ومن ثم تحقيق العدالة بين المستثمرين في الاطلاع على مجريات السوق وقراءة كافة البيانات المنشورة عن الشركات واوضاعها المالية. (الجيزاوي،2019: 47)

1-5 التعريف بأطراف عملية تداول الأسهم: إن تداول الأسهم – غالباً – ينعقد من خلال السوق المالية، الأمر الذي لا يقتصر فيه أطراف عملية التداول على العارضون للأسهم والطالبون لها فقط، بل هناك مؤسسات مالية تتوسط عملية التداول إلى جانب سماسرة الأوراق المالية. وعليه يمكن تصنيف أطراف عملية تداول الأسهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: العارضون للأسهم وهي الأفراد والمؤسسات والشركات والهيئات الحكومية ذات الاحتياج المالي. والتي تصدر الأسهم من أجل طلب المشاركة، أو تعرض الأسهم للتداول بطريق التنازل عن ملكيته للغير

الفئة الثانية: الطالبون للأسهم وهي الأفراد والمؤسسات التي يزيد دخلها النقدي عند احتياجاتها الاستهلاكية أو الاستثمارية مما يحقق لديها فائض مالي ترغب في استثماره عن طريق المشاركة في شركات المساهمة".

الفئة الثالثة: المؤسسات المالية: يقسمها البعض من الاقتصاديين إلى مجموعتين المؤسسات المالية الوسيطة والوسطاء الماليين (الجريش,2018: 38)

الوسيط: الشركة المرخصة من قبل الهيأة والمجلس لممارسة اعمال الوساطة المالية في الأوراق المالية والمقيدة في سجل جمعية وسطاء المال في العراق.

ممثل الوسيط: الشخص الطبيعي الذي يعينه الوسيط ليقوم بالنيابة عنه بتقديم خدمات الوساطة المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية في السوق ويكون مسجلا في سجل ممثلي الوسطاء. (تعليمات التداول في السوق)

1-7 الارباح الناجمة عن احتراف المتاجرة بالأسهم والسندات: ان المشرع الضريبي قد اخضع جميع ارباح الاعمال التجارية للضريبة دون ان يشترط نوع او مصدر الربح التجاري، وان المتاجرة بالأسهم والسندات تعتبر عملا تجاريا، ولكن نجد المشرع الضريبي قد خالف عمومية الفرض فيما يخص أرباح المتاجرة بالاسم والسندات عندها اشترط توفر جانب الاحتراف كما ورد ذلك في الشطر الأخير من الفقرة (2) من المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل. **(الخرسان,2020: 110)**

1-8 خصائص الربح الخاضع للضريبة: وتتمثل هذه الخصائص في: –

1– أن يكون الربح متحققا: ويكون الربح متحققا إذا كان تحت يد المكلف ويحق له التصرف فيه وعليه فالأرباح المحتملة لا تعتبر متحققة.

2– أن يكون الربح صافياً وهذا يقتضي حسم التكاليف.

3– أن يكون الربح شاملاً: أي يشمل جميع أرباح المنشأة مهما كانت انواعه ومصادره.

4– أن يكون الربح سنوياً: أي يتعلق الربح بسنة التكليف بحيث تطرح الضريبة في الأصل على السنة بأكملها إلا أنه توجد بعض استثناءات على مبدأ السنوية.

1-9 الشروط الموضوعية العامة لخضوع الارباح للضريبة:وتتمثل هذه الشروط في: –

1 – تحقيق الربح واقعاً

2– ممارسة المهنة والاحتراف: أي أن يزاولها على سبيل الاعتياد والاحتراف، والاعتياد يقضي التكرار والاحتراف يعني أن يكون هذا العمل هو مصدر رزقه وكسبه.

3– نية الكسب: أي تحقيق الأرباح.

4– ممارسة المهنة على سبيل الاستقلال لا التبعية: أي أن يكون غرض المكلف الحصول من مزاولة المهنة على الربح لنفسه، وليس لحساب غيره حيث يكون في هذه الحالة في وضع تبعية ويخضع للضريبة على الرواتب والأجور وليس للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية. (الحلاق ,2018: 182-152).

المبحث الثاني – الايرادات الضريبية

2-1 مفهوم وتعريف الإيرادات الضريبية: تحتل الإيرادات أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية، وتعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية والمهمة للدولة، ولذلك تحتل أهمية بارزة في تمويل الخزينة العامة، فهي تسهم بشكل مباشر في تغطية النفقات العامة، لذا فإن الحصيلة الضريبية تنحصر في الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة. (الحسناوي، 2015: 228) ويمكن تعريفها بانها" الأموال التي تجبيها السلطة الضريبية من المكلفين سواء أكانوا اشخاص طبيعيين (افراد) أم معنويين (شركات) بعد تحديد المادة الخاضعة من دخولهم بموجب القوانين والتعليمات في النظام الضريبي". (البغدادي، 2015: 79)، وعرفها الحريري بانها" "هي المرحلة الاخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي الى خزانة الدولة وفقاً للأصول والقواعد المقررة قانونيا"(الحريري، واخرون ،2018: 210)

2-2- أهمية الإيرادات الضريبية: زادت أهمية الايرادات الضريبية في العصر الحديث، لاعتماد الدولة على قدرتها في أداء دورها الاقتصادي بالمساهمة وفقاً لقدرتها التكليفية في تمويل النفقات العامة (الجنابي، 2007 :139)، ويمكن توضيح دور وأهمية الايرادات الضريبية من النقاط الآتية:

1- توفير الأموال اللازمة للدولة لتتمكن من القيام بوظائفها الرئيسة والتي أخذت بالازدياد، والاتساع بمرور الوقت نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تطلب تدخل الدولة بهذا القدر في أغلب جوانب حياة المجتمع (العبيدي، 2011 :255)

2- الإيرادات المتأتية من الرسوم الكمركية وضريبة المبيعات الملاذ الاخير للدول للحصول على الايرادات العامة وتمثل حصيلة ضخمة ووفيرة تمد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتسيير أمور الاقتصاد وانجاز مهامها الاتفاقية الجارية، والاستثمارية. (خصاونة، 2014: 43)

3- إن الأموال التي يتم تحصيلها من المصادرة والغرامات بسبب جرائم التهريب الضريبي أو الكمركي أو ضرائب المبيعات تؤول إلى الخزانة العامة، وتمثل جزء من مصادر النفقات العامة للدولة التي تقوم بدورها بأنفاقها على المشروعات والمرافق العامة حتى تتمكن من تحقيق النفع العام للجمهور، أي عند دخولها في حسابات، وموارد الدولة لمجابهة النفقات العامة المتزايدة وتقليل نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تزداد عام بعد عام (القطب 2006: 499)

4- الإيرادات الضريبية تسهم في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع، من ناحية حجم الملكية، وما يحصلون عليه من دخول، لأن الضرائب تعد من أفضل الطرائق لإعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد. (Kreinin,201:102)

5- من خلال الإيرادات الضريبية تستطيع الدولة تحقيق أهداف اقتصادية، لان الضرائب وسيلة مؤثرة بيد الدولة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية، مثل تشجيع الإنتاج الوطني، أو تشجيع الصادرات أو تنمية قطاع أكثر من آخر، وغير ذلك (العبيدي 2011 :256)

2-3 طرائق تحصيل الايرادات الضريبية: يقصد بها العمليات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بها إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والتنظيمية المطبقة في هذا الإطار، وقد تدخل المشرع الجبائي بوضع قواعد تضمن تحصيل دين الضريبة دون حدوث أية عقبات تمنع الدولة من الحصول على حقها. (عبد الحكيم ،2013: 23)

وهناك أكثر من شكل لجباية الضرائب منها:

أولا: الطريقة المباشرة: إذ تقوم الدولة بموجب هذه الطريقة بتحصيل الضريبة من المكلفين بصورة مباشرة عن طريق موظفيها، وهذا ما تتبعه أغلب الدول، ومن ضمنها العراق، والدول العربية، والدول المتقدمة كافة. وتتضمن الاساليب الأتية: -

1- التحصيل المنظم: وبه يتم العمل بموجب جداول مهيأة من قبل الإدارة المالية التي تقوم بإعداد جداول تدعى جداول تحقق، وهي عبارة عن قائمة تبين اسماء المكلفين ومكان الضريبة ومبلغ الضريبة ونوعها والمستندات التي تقرر بموجبه الضريبة.

2-التحصيل الطوعي: يتم التحصيل الضريبي وفق هذه الطريقة دون الحاجة إلى صدور جداول تحقق، فالمكلف يقوم نفسه بتوريد الضرائب المستحقة عليه للدوائر المالية مثل الضريبة على القيمة المضافة بفرنسا حيث يتم توريد الضريبة للخزانة العامة كل ثلاثة أشهر، وكذلك الضريبة على المبيعات في الأردن.

3- الجباية بطريقة لصق الطابع: حيث تستوفى الضريبة عن طريق استعمال ورقة مدفوعة القيمة من فئات مختلفة أو إلصاق طوابع خاصة منفصلة.

4- التحصيل بالعودة إلى المنبع: وبها يقوم الغير بدفع الضريبة إلى الإدارة المالية نيابة عن المكلف، وأكثر الضرائب حجزاً في المنبع هي ضريبة الرواتب والأجور، حيث يقوم صاحب العمل سواءً كان شخصا" عاما" أم شخصا" خاصا" بتوريد الضريبة إلى الدوائر المالية وفق القوانين والقواعد الناظمة لذلك. (الحريري، واخرون ،2018: 210) وفي المملكة المتحدة يتم تحصيل معظم ضرائب الدخل من قبل اصحاب العمل من المصدر، من خلال نظام الدفع "الدفع كلما تكسب"(Hallsworth,2017: 11)

ثانياً: الطريقة غير المباشرة: تتضمن هذه الطريقة بقيام الادارة الضريبية بالتعاقد مع جهات متخصصة غير رسمية تسلمها مسؤولية تحصيل الضرائب من المكلفين لحساب السلطة المالية وذلك مقابل مبالغ مقطوعة أو نسب مئوية تدفع لهذه الجهات. (جواد،2020: 46)

2-4 العوامل المؤثرة في الايرادات الضريبية: تشترك العديد من العوامل والمحددات في البيئة الداخلية للتأثير في حجم الايرادات الضريبية على مدار سنوات العمل الضريبي، منها عوامل فنية تتعلق بالتنظيم الفني للضريبة واخرى تتعلق بطبيعة ومعطيات الواقع السياسي والاقتصادي القائم ومفاهيم وقيم المجتمع السائدة ونورد أدناه بيان تلك العوامل.

1- الإعفاءات الضريبة والسماحات القانونية: تعد سياسة الاعفاءات الضريبية والسماحات القانونية المقررة في النظام الضريبي أحد العوامل المؤثرة في الحصيلة الضريبية خصوصا إذا لم تكن مدروسة بشكل جيد ولم تستهدف الفئات والاشخاص الذين هم بحاجة لها فان ذلك يدفع المكلفين نحو التهرب من دفع الضريبة والذي يؤدي الى انخفاض الحصيلة الضريبية، كذلك فان التوسع في السماحات القانونية للمكلفين له الأثر في انخفاض الحصيلة الضريبية كونها تؤدي الى تخفيض الضريبة المستحقة على دخل المكلفين. (علي، داود،2022: 403)

2- كفاءة الجهاز الضريبي: تعد الإدارة الضريبية من اهم اسباب النجاح في جباية الايرادات العامة لأنه يناط بها تطبيق القانون الضريبي فلذا تعد كفاءة الجهاز الضريبي من العوامل المهمة في زيادة الحصيلة الضريبية وبما ان موظف الإدارة الضريبية يرتبط بمدى المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه في الإدارة لهذا يتوجب على الاخيرة تحسين الحالة المادية له حتى تمنع عنه الانحراف كما ان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات أثره على دقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالضريبة وبالتالي زيادة الطاقة الضريبية (سبتي، الزبيدي،2017: 36)

3- الوعي الضريبي: ان مستوى الوعي الضريبي له الاثر الكبير في الايرادات الضريبية والحصيلة المتحققة منها لارتباط مسألة الوعي بأهمية الضريبة وضروراتها بالمكلفين بدفع الضريبة، والعاملين على استقطاعها، فكلما زاد الوعي الضريبي أدى ذلك الى تقليل فرص التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية. (الشويلي، 2020: 94)

4- معدلات الضريبة: ان السعر الضريبي يؤثر في زيادة الحصيلة الضريبية ويعرف بانه نسبة مئوية من المادة الخاضعة للضريبة ويمكن ان يكون مبلغاً مقطوعاً تحدده السلطة المالية على وفق مجموعة من المعايير بحسب وعاء الضريبة. (العامري، 2018 :21)

5- مستوى النشاط الاقتصادي: إن حالة الانتعاش الاقتصادي وما يتبعها من توسع في النشاطات الاقتصادية وزيادة في الدخول تسمح بالتنوع في فرض الضرائب وتتحقق من خلالها إمكانية فرض الضرائب بأسعار أعلى وتحقيق حصيلة ضريبية أكبر في حين تحدث نتائج عكسية عند حالة الانكماش الاقتصادي إذ تنخفض النشاطات الاقتصادية وتقل معها الدخول وعدم القدرة على التنوع الضريبي فيرافق ذلك انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية. (العسكري، 2014 :66)

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي (فرض ضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية لزيادة الإيرادات الضريبية)

استيضاحاً للأمر تجاه فرض الضريبة على أرباح بورصة الأوراق المالية في العراق، فلابد أن نشير إلى الإيرادات أو الوعاء الخاضع للضريبة، وفى هذا الصدد فقد أشار عليه قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، و الذي نصت فيه المادة الثانية من الفصل الثاني (2)الارباح الناجمة من احتراف المتاجرة بالأسهم والسندات ، ان فرض الضريبة على الأرباح المحققة من الأوراق

المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية العراقية ، والتي يحصل عليها الشخص الطبيعي، سواء تحققت هذه الأرباح في بورصة الأوراق المالية العراقية ، أو تلك الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية بالخارج، وللعمل على أوسع قاعدة ضريبية.**(قانون ضريبة الدخل)**

3-1 الضريبة على أرباح تداول الاوراق المالية: تحتل الضريبة على أرباح سوق الأوراق المالية مكانة هامة لبعض الدول، وخاصةً في أعقاب الأزمات الاقتصادية، واستقطبت تلك الضريبة اهتمام دول العالم، وخاصةً في بعض أوساط العالم المتقدم، فتاريخياً يوجد نوعين من العوامل المحفزة على الأخذ بتلك الضريبة، الأول: هو قدرتها على توفير حصيلة مرتفعة من الموارد المالية، الثاني: هو إمكانية النظر إليها كوسيلة للحد من المضاربة في البورصة، والحد من تقلبات أسعار الأسهم.

3-2 مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية: هناك بعض المؤشرات التي تعكس تطورات الاداء في الاسواق المالية ولأغراض البحث الحالي تم استخدام المؤشرات الآتية:

3-2-1 الاسهم المتداولة في السوق للعراقيين: يبين المؤشر عدد الاسهم المتداولة لكل سنة مع قيمتها بالدينار خلال فترة البحث ويعتمد عدد مرات تداول الأسهم (او انقطاعها عن التداول) خلال السنة على التزامها في تقديم الافصاح المالي والمعلوماتي والاحداث الجوهرية في وقته القانوني ونجاحها في تحقيق واقرار توزيع مقسوم الارباح وعلى عرض وطلب المستثمرين على أسهمها.

جدول رقم (1) المؤشر العام لعدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2022)

السنة	عدد الاسهم المتداولة (سهم)	نسبة التغير	قيمة الاسهم المتداولة (دينار)	نسبة التغير
2018	832.630.977.024	-	466.476.989.349	-
2019	460.097.146.400	%45	284.914.117.424	%39
2020	403.315.836.085	%12-	330.835.118.079	%16
2021	930.597.155.346	%131	812.698.567.870	%146
2022	564.921.572.564	%39	521.518.741.894	%36

المصدر: اعداد الباحثة بناء على تقارير سنوية لسوق العراق للأوراق المالية

الجدول (1) يبين ان اعلى عدد أسهم تم التداول بها في عام 2021 حيث بلغ (930) مليار سهم بنسبة زيادة (131%) نتيجة التعافي من ازمة كورونا قياساً بالسنة السابقة التي حققت اقل عدد أسهم تداول بعدد (403) مليار سهم بنسبة (-12%) نتيجة قلة جلسات التداول ل (183) جلسة بأقل عدد من الجلسات نتيجة ازمة كورونا.

3-2-2 الاسهم المتداولة في السوق للمستثمرين الأجانب: من خلال هذا المؤشر سيتم توضيح حجم التداول للمستثمرين الاجانب في سوق العراق للأوراق المالية والذي يبين ان السوق يعتبر وجه لاستقطاب رؤوس الاموال للمستثمرين حول العالم.

جدول رقم (2) عدد الاسهم المشتراة للمستثمرين الاجانب في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2022)

السنة	عدد الاسهم المشتراة (مليار) سهم	نسبة التغيير	قيمة الأسهم المشتراة (مليار) دينار	نسبة التغيير
2018	28,594,167,449	-	52,631,705235	-
2019	30,584,616,165	7	20,979,024,461	60.1-
2020	40,014,756,336	30.8	33,201,660,788	58.3
2021	52,118,941,651	30.2	49,668,780,248	49.6
2022	35,117,500,493	32.6-	31,540,792,603	36.5-

جدول رقم (3) عدد الاسهم المباعة للمستثمرين الاجانب في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2022)

السنة	عدد الاسهم المباعة (سهم)	نسبة التغيير	قيمة الأسهم المباعة (دينار)	نسبة التغيير
2018	41,190,009,136	-	34,457,370191	-
2019	36,866,274,004	10.5-	35,016,572,617	1.6
2020	39,834,100,766	8.1	27,650,390,769	21.0-
2021	60,844,746,909	52.7	49,244,475,145	78.1
2022	20,761,914,808	65.9-	34,352,563,703	30.2-

المصدر: اعداد الباحثة بناء على تقارير سنوية لسوق العراق للأوراق المالية

يبين الجدول رقم (3.2) حجم الاستثمارات في الاسهم لغير العراقيين خلال فترة البحث حيث يبين ان هناك استثمارات في مجال البيع والشراء وبمعدلات متزايدة مما يؤشر على تشجيع المستثمرين الاجانب من المجازفة والاستثمار بأموالهم في سوق العراق للأوراق المالية خصوصا بعد الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد في الفترة الاخيرة حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة المشتراة في عام 2021 (52,118) مليار سهم بقيمة تداول (49,688)مليار دينار وكذلك الاسهم المباعة بلغت لنفس السنة (60,844) مليار سهم وبقيمة (49,244)مليار دينار, ويعود ذلك بسبب تنفيذ صفقات كبيرة بين المستثمرين الاجانب والمصارف العراقية .

3-3 الإطار المقترح لفرض ضريبة أرباح تداول الأوراق المالية:

3-3-1 خطوات الاحتساب الضريبي

1- يتم تحديد الأشخاص المعفيين من الضريبة حسب قائمة الإعفاءات.

2- يتم تحديد المستثمر القائم بعمليات البيع إذا ما كان الشخص طبيعي او معنوي (العراقي والاجنبي).

3- يتم حساب قيمة الأسهم المباعة للمستثمر نهاية اليوم من جلسات التداول للسوق (النظامي والثانوي) وحسب أنظمة السوق في تحديد تفاصيل عمليات كل مستثمر.

4- يتم حساب عمولة الوساطة والسوق بواقع (٠,٠٠6) ستة في الألف في نهاية كل جلسة تداول = (قيمة المبيعات *0.006 ستة بالألف).

5- يحسب 10%كربح افتراضي من صافي المبيعات للمستثمر بعد طرح العمولة = (صافي المبيعات *10%)

6- يتم طرح السماحات القانونية للمكلف إذا كان المكلف مشمول بها.

7- تحسب الضريبة المستحقة وبوقع 15% للشخص الطبيعي وبالطريقة التصاعدية لضريبة الدخل و15% للشخص المعنوي من صافي الربح= (صافي الربح *15%)

8- لا يتم خصم هذه الضريبة من تسوية العمليات بل تتولى هيئة الضرائب تحصيلها في نهاية السنة الضريبية بناء على ما ورد إليها من بيانات من سوق العراق للأوراق المالية.

9- يتم تجميع الضرائب المحسوبة بعد كل جلسة تداول في نهاية السنة الضريبية للتحاسب عليها في هيئة الضرائب.

10- يتم حساب إجمالي الضريبة المستحقة في نهاية السنة الضريبية نهاة يوم ٣١كانون الأول من السنة المالية.

3-3-2 نموذج حساب الضريبة لمبيعات الأسهم على عينة من المستثمرين الحقيقين في سوق العراق للأوراق المالية

1- نحسب الضريبة لعينة لاحد المستثمرين (للشخص الطبيعي العراقي) وكالاتي:

اسم المستثمر	عدد الاسهم	قيمه الاسهم	عدد صفقات البيع	عمولة الوساطة 0.006%	الصافي من المبيعات بعد خصم العمولة	الربح الافتراضي 10% على المبيعات	الضريبة المستحقة بالطريقة التصاعدية 15%
س	30.847.674	64.785.737	83	388.714	64.397.023	6.439.702	510.995

خطوات حساب الضريبة: دخل الفرد المقيم وذلك بعد منح السماحات القانونية. على فرض ان المكلف أعزب

3 % ثلاثة من المائة لغاية (250,000) مائتان وخمسون ألف دينار عراقي.

5 % خمسة من المائة ما زاد على (250,000) مائتان وخمسون ألف دينار لغاية (500,000) خمسمائة ألف دينار.

10%عشرة من المائة ما زاد على (500,000) خمسمائة ألف دينار لغاية (1,000,000) مليون دينار.

15%خمسة عشر في المئة ما زاد على (1,000,000) مليون دينار

قيمة المبيعات للأسهم	64,785,737	
نطرح عمولة السوق والوساطة (0.006)	388,714 -	(%0.006*64.785.737)
تساوي صافي المبيعات	64,397,023	
الربح الافتراضي (10%) من صافي المبيعات	6,439,702	(%10* 64.397.023)
الربح الافتراضي للمبيعات	= 6,439,702	(نحسب علية الضريبة بعد طرح السماحات)
يطرح سماح المكلف والبالغ	2،500,000 -	
المبلغ المفروض علية الضريبة	3,939,702	

7500=%3*250000

12500=%5*250000

50000=%10*500000

440,955 =%15*2,939,702

الضريبة المستحقة 510,955

2- نحسب الضريبة لعينة لاحد المستثمرين (للشخص الطبيعي أجنبي) وكالاتي:

اسم المستثمر	عدد الاسهم	قيمه الاسهم	عدد صفقات البيع	عمولة الوساطة 0.006%	الصافي من المبيعات بعد خصم العمولة	الربح الافتراضي 10% على المبيعات	الضريبة المستحقة بالطريقة التصاعدية 15%
ص	12.399.894	42.769.397	25	256.616	42.512.781	4.251.278	557.692

خطوات حساب الضريبة: المستثمر شخص أجنبي لا يستحق السماح.

قيمة المبيعات للأسهم	42.769.397	
نطرح عمولة السوق والوساطة (0.006)	256.616 -	(%0.006*42.769.397)
تساوي صافي المبيعات	42.512.781	
الربح الافتراضي (10%) من صافي المبيعات	4.251.278	(%10* 42.512.781)
الربح الافتراضي للمبيعات	= 4.251.278	(نحسب علية الضريبة)
يطرح سماح المكلف	- لا يستحق سماح كونه أجنبي	المبلغ
المفروض علية الضريبة	4,251,278	

7500=%3*250000

12500=%5*250000

50000=%10*500000

487,692 =%15*3,251,278

الضريبة المستحقة 557,692

3- نحسب الضريبة لعينة لاحد المستثمرين (لشخص معنوي عراقي) وكالاتي:

اسم المستثمر	عدد الاسهم	قيمه الاسهم	عدد صفقات البيع	عمولة الوساطة 0.006%	الصافي من المبيعات بعد خصم العمولة	الربح الافتراضي 10% على المبيعات	الضريبة المستحقة بالطريقة التصاعدية 15%
ع	1.350.000	5.848.000	4	35.088	5.812.912	.581.291	87.194

خطوات حساب الضريبة: كون المكلف شخص معنوي فأنه غير مشمول باالسماحات

قيمة المبيعات للأسهم 5.848.000

نطرح عمولة السوق والوساطة (0.006) 35.088 - (%0.006*5.848.000)

تساوي صافي المبيعات 5.812.912

الربح الافتراضي (10%) من صافي المبيعات 581.291 (%10* 5.812.912)

الربح الافتراضي للمبيعات المفروض علية الضريبة 58.129 (نحسب علية الضريبة) تحسب الضريبة بنسبة

15% على الربح للشركات = 87.194 (%15* 58.129)

الضريبة المستحقة 87.194

4- نحسب الضريبة لعينة لاحد المستثمرين (لشخص معنوي أجنبي) وكالاتي:

اسم المستثمر	عدد الاسهم	قيمه الاسهم	عدد صفقات البيع	عمولة الوساطة 0.006%	الصافي من المبيعات بعد خصم العمولة	الربح الافتراضي 10% على المبيعات	الضريبة المستحقة بالطريقة التصاعدية 15%
م	35.000.000	44.100.000	22	264.600	43.835.400	4.383.540	657.531

خطوات حساب الضريبة: كون المكلف شخص معنوي فأنه غير مشمول باالسماحات

قيمة المبيعات للأسهم 44.100.000

نطرح عمولة السوق والوساطة (0.006) 264.600 - (%0.006*44.100.000)

تساوي صافي المبيعات 43.835.400

الربح الافتراضي (10%) من صافي المبيعات 4.383.540 (%10*43.835.400)

الربح الافتراضي للمبيعات المفروض علية الضريبة 4.383.540 (نحسب علية الضريبة) تحسب الضريبة بنسبة

15% على الربح للشركات = 657.531 (%15* 4.383.540)

الضريبة المستحقة 657.531

3-3-3 الإيرادات الضريبية من فرض الضريبة على التداول: من خلال الأمثلة أعلاه تكون الايرادات الضريبية للعينة المختارة (1.813.372) دينار عراقي لجلسة التداول ليوم 2022/4/27 وكالاتي: -

المستثمر	مبلغ الضريبة المستحقة ليوم واحد
س	510.955
ص	557.692
ع	87.194
م	657.531
المجموع	1.813.372

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1- عدم وجود تعليمات تخص التعامل بضريبة الأوراق المالية بشكل مفصل في العراق إذ تم ذكرها فقط في نص المادة الثانية (ثانياً) من قانون ضريبة الدخل رقم 113 في 1982 المعدل.

2- انخفاض الحصيلة الضريبية خلال سنوات موضوع البحث (2018-2022) مما يتوجب العمل على التوسع في فرض الضرائب لزيادة تلك الإيرادات.

3- من خلال تحليل المعلومات المتوفرة من سوق العراق للأوراق المالية لوحظ ان مؤشر التداول في السوق في حالة ارتفاع وكذلك المتداولين في الأسهم نحو التزايد وهذا مؤشر إيجابي بوجود تداول ومستثمرين ممكن فرض الضريبة على ارباحهم.

4- من خلال تطبيق النموذج الضريبة المقترح على الأشخاص المتداولين عينة البحث لوحظ ان بفرض نسبة أرباح على المبيعات من الأسهم، تتحقق إيرادات ضريبية حيث بلغت الإيرادات الضريبة (1.813.372) دينار لمجموعة من المستثمرين الحقيقين وليوم واحد.

ثانياً: التوصيات: -

1- إعادة النظر في دراسة النص التشريعي لقانون الضريبة على أرباح تداول الأوراق المالية، بحيث يتم تضمينه تفصيلاً أكثر للألية العمل به.

2- العمل على رفع الحصيلة الضريبية من خلال العمل بتفعيل الضرائب الغير معمول بها في قانون ضريبة الدخل

3- ربط كفاءة سوق الأوراق المالية، وتقييمها على أساس حجم وكميات التداول في السوق، في ظل فرض تلك الضريبة، بمعنى أن تكون تلك الضريبة هي وسيلة للحفاظ على، بل ورفع كفاءة السوق من خلال الحفاظ على حجم وكميات التداول والاستثمارات.

4- قيام السلطات الاقتصادية في العراق بالنظر في دراسة العمل على تطبيق تلك الضريبة **الإطار المقترح** (بعد العمل بها لمدة تجريبية) فالبورصة العراقية تعد من مكونات الاقتصاد العراقي، وبالتالي لابد من تهيئة الاقتصاد بشكل عام، والبورصة بشكل خاص، حتى يمكنهم تحمل تلك الضريبة وتستطيع البورصة في ظلها (الضريبة) المحافظة على نفس حجم وكميات الاستثمارات الموجودة قبل فرضها.

المصادر :resources

اولاً: القوانين والأنظمة والتعليمات:

1- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل.

2- تقارير إنجازات ونشاطات الهيئة العام للضرائب -قسم الإحصاء والأبحاث للسنوات 2018-2022

3- تعليمات التداول بالأسهم لسوق العراق للأوراق المالية

4- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2018-2022

ثانياً : المصادر العربية:

1- الجريش ,عبد الله بن سلمان,2018,تداول الاسهم في السوق المالية :دراسة تأصيلية مقارنة, الطبعة الاولى, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, السعودية

2- الجنابي، طاهر,2007, "علم المالية العامة والتشريع المالي" دار الكتب للطباعة والنشر.

3- الجيزاوي , محمد احمد,2019،أسواق الاوراق المالية وحلول الادارة الالكترونية ,كلية ادارة الاعمال , جامعة الملك فيصل.

4- الحريري، محمد خالد، المهايني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة،2017, اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكمركي ، سوريا، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، مطبعة جامعة دمشق.

5- الحلاق، محمد, 2018، التشريع الضريبي، سوريا، جامعة دمشق كلية الحقوق، مطبعة جامعة دمشق.

6- الخرساني، محمد حلو داود ,2020,المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها بموجب التشريعات النافذة في العراق، العراق، الطبعة الثانية، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر.

7- الخصاونة، محمد ,2014, المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

8- العبيدي، سعد علي محمد ,2011, "اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الاولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، بغداد .

9- البغدادي، علي غانم شاكر، (2015)، نظم المعلومات ودورها في تعزيز الايرادات الضريبية، بحث مقدم للحصول على الدبلوم العالي المِعادل للماجستير في الضرائب من جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

10- الشبيلي، يوسف,2019, احكام الاسهم والسندات، مكتبة عين الجامعة، اصول الفقه.

11- الفتلاوي, قيصر علي عبيد، 2015، دور الافصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية, مجلة مركز دراسات الكوفة , العدد 36,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة.

12- خصاونة، محمد قاسم ،2011, أساسيات الأداة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمّان

13- الخليفي، رياض منصور،2014، محل عقد تداول الاسهم، رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق.

14- عبد الحق، فريحي,2022,الاوراق المالية محل التداول في البورصة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة الغربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

15- عبد الحكيم، طبي، (2013)، منازعات التحصيل الضريبي وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر – بسكرة –كلية الحقوق والعلوم السياسية

16- الحسناوي، احمد كاظم سندو ،2015، اثر تغير الاسعار الضريبية و السماحات الشخصية في الحصيلة الضريبية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (17) ، العدد3 .

17- قطب، محمد علي احمد, 2006، الموسوعة القانونية والامنية في حماية المال العام (وفقاً لأحكام القانون المدني والاداري والجنائي والتشريع الاسلامي وراء الفقه وأحكام القضاء وأثر الخصخصة في ذلك).

18- محمد، مصطفى سليمان ،صلاح الدين، عبد العليم،2019، دراسة تحليلية لمشكلات فرض الضريبة على الارباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية لتداول الاوراق المالية بالبورصة في ضوء العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، بحث علمي / الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب/ المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين (اعادة بناء المنظومة الضريبية)

19- الشويلي، أمل كريم كاظم،2020، أثر التكامل بين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على تحقيق العدالة الضريبية، بحث تطبيقي في الهيأة العامة الضرائب ،بحث مقدم إلى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات ليل شهادة المحاسبة القانونية.

20- العسكري، زيدا محمد سبتي،2014، دور ضريبة العقار في زيادة الإيرادات الضريبية، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات ليل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب.

21- العامري، نوال كاظم مهدي،2018، التخطيط الضريبي وأثره في الحصيلة الضريبية، بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية بحث دبلوم عال معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد

22- علي، محمد فخري محمد، داود، ايمان حسين ،2022، تفعيل إجراءات الحصر الضريبي ودورها في زيادة الإيرادات الضريبية /بحث تطبيقي في الهيئة الامو للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 60، المجلد 17.

23- سبتي، زينا محمد، الزبيدي، حمزة فائق وهيب ،2017، ضريبة العقار وتأثيرها في الحصيلة الضريبية/بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 38، المجلد 12.

Resources:

1- Halls worth, List A, Metcalfe, Robert D, Vlaev, Ivo,2014,THE BEHAVIORALIST AS TAX COLLECTOR: USING NATURAL FIELD EXPERIMENTS TO ENHANCE TAX COMPLIANCE , Working Paper NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Cambridge, MA 02138

2- Kreinin, Mordechai, 2007, International Economics– A Policy Approach, Working Paper.

3- Moody's Corporation ,2016, Policy for Securities Trading, Compliance Department, Working Paper

4- CAPELLE-BLANCARD, Gunther, KHEMAKHEM, Emna,2021, Capital gains tax and market quality: Evidence from the Korean derivatives market, University Paris 1 Pantheon - Sorbonne des Sciences Economies Centre 'Economies de la Sorbonne

5- Gitman, Lawrence J, Zutter, Chad J,2015, Principles of Managerial Finance, Global Edition, Fourteenth Edition..